دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

العايب ياسين[G]

مقدمة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم اقتصاديات العالم، كونها تمثل أكثر المؤسسات تعدادا، كما تعتبر أكثرها مساهمة في تحقيق بعض السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعجز المؤسسات الكبيرة عن تحقيقها، وتزداد أهميتها في كونها لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

ورغم كل ذلك لم تحضي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي بالاهتمام الذي حضيت به في الوقت الحالي من قبل علوم التسيير، ولم تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى كشكل مصغر للمؤسسة الكبيرة، الا أن دورها التنموي جعلها تستأثر بالاهتمام مجددا، وفي الجزائر أولت السلطات العمومية أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بداية عشرية التسعينيات من أجل تعزيز دورها خاصة بعد تدهور الظروف المعيشية وتباطؤ معدلات النمو، والشروع في تطبيق سياسات التحرير المالي والاقتصادي.

مشكلة البحث:

تدور إشكالية هذا البحث حول التساؤل الرئيسي التالي:

أين يكمن جوهر أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟ هل في دورها التنموي أم في عوامل أخرى؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة علوم التسيير في إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي أثار المحيط التشريعي والاقتصادي في الجزائر على زيادة أهميتها؟
- ما مدى نجاح سياسة الدعم والمرافقة في تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- تسليط الضوء على مختلف العوامل التي أدت إلى بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- إبراز قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على معالجة الاختلالات بالمقارنة مع المؤسسة الكبيرة.
- تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز دور الدولة في تعزيز وتأطير دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خطة البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة محاور، تطرقنا في المحور الأول إلى مساهمة أبحاث علوم التسيير في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المحور الثاني تناولنا تحول

[*] **أستاذ محاضر**، جامعة منتوري قسنطينة.

الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لزيادة دورها التنموي، أما المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، وفي المحور الرابع والأخير تناولنا دور الدولة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على عدة مناهج ، كالمنهج التاريخي في دراسة تطور دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، المنهج الوصفي التحليلي، كما استعنا ببعض المقارنات، واعتمدنا على تلك المناهج لتماشيها وطبيعة الموضوع.

1. مساهمة أبحاث علوم التسيير في زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ت أبحاث علوم التسيير مع نهاية عشرية السبعينيات من القرن من الماضي، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى زيادة أهميتها ودورها في معظم اقتصاديات العالم، أما في الجزائر فقد تأخرت اهتمامات السلطات العمومية بهذا النوع من المؤسسات رغم كل تلك الاهتمامات والأبحاث، وعموما تسمى هذه العوامل بالعوامل المشتركة بين مختلف الاقتصاديات، أما عن أسباب اهتمام علوم التسيير بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فيمكن إرجاعها إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1.1. ضعف النموذج الاقتصادي بقيادة المؤسسة الكبيرة

قبل عشرية السبعينيات من القرن الماضي ساد الاعتقاد بمثالية المؤسسة الكبيرة؛ اقتصاديات الحجم، الأقدمية و ة، واعتبرت المؤسسة الكبيرة النموذج الأمثل، الذي تسعى جميع المؤسسات إلى الوصول إليه، بهدف الاستفادة من مزايا الحجم، كتدنية تكلفة الوحدة المنتجة؛ بسبب كثرة الإنتاج والتوزيع الأمثل للتكاليف الثابتة؛ إلا أن آثار الأزمات الاقتصادية في عشرية السبعينيات، قد أثبتت عجز المؤسسات الكبيرة في مجابهتها، خاصة تلك التي تتميز بالكثافة الرأسمالية، وترجع أسباب عدم قدرتها إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والصدمة البترولية، مما أثر على ضعف النشاط الاستثماري بقيادة نموذج المؤسسة الكبيرة.

بالنسبة لـ Toress ترجع عوامل ضعف نموذج المؤسسة الكبيرة إلى طبيعة التغيرات السوسيو- اقتصادية خاصة فيما يتعلق بتقسيم السوق الذي يفسر بتعدد الاحتياجات إلى السلع والخدمات المتباينة من حيث الجودة والأسعار، والتي لا يمكن تلبيتها من خلال المؤسسات الكبيرة، التي تسعى إلى تحقيق التخصص العمودي(1) ، بل عن طريق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2)، وهو ما أدى إلى التوجه من نموذج المؤسسة الكبيرة إلى نموذج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- **مرونة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط**

أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية(3)، واعتمد بعض الباحثين في إثبات ذلك من خلال بحث ومناقشة المرونة التي تمنح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الامتياز في سرعة التأقلم مع الإختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها

المحيط(4)، وتنقسم المرونة وفقا لTARONDEAU إلى المرونة الوظيفية والمرونة الإستراتيجية؛ أين تغطي المرونة الوظيفية قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تكييف مواردها بأمثل طريقة، وتتحقق هذه المرونة إذا كانت موارد وأنشطة المؤسسة أقل تخصصا من المؤسسات الكبيرة، وفور تخصصها تفقد هذه الميزة، ووفقا له، إن ميزة قلة اختصاص الموارد والأنشطة تتوفر عند مرحلة الانطلاق، وبعد هذه المرحلة تبدأ في فقدانها شيئا فشيئا، فمثلا إذا كانت مؤسسة في مرحلة الانطلاق ترغب في إنتاج سلعة معينة، ثم ظهر ما يعيب تلك السلعة (أزمة اقتصادية) كتغير أذواق المستهلكين مثلا، فإنه بإمكانها أن تتأقلم في إنتاج السلع البديلة، وفي واقع الأمر إن ذلك التأقلم يفسر من وجهة نظر التكلفة الإضافية التي ستتحملها المؤسسة في تجديد المعدات والأفراد، أي قدرة المؤسسة على مواجهة حدة المنافسة(5). أما المرونة الإستراتيجية فتعبر عن مجال الحرية الذي بحوزة المؤسسة في تحديد أهدافها الإستراتيجية، تحت قيود المحيط الذي تعمل فيه، فهي بذلك تعكس درجة تبعية أو استقلالية المؤسسة عن المحيط، ومن خلال هذه المرونة تعتبر المؤسسة الكبيرة أقل تأثرا وتبعية إلى المحيط من المؤسسة الصغيرة ، لأن المؤسسة الكبيرة يمكن أن تمارس التأثير في المحيط عن طريق سياسة المنافسة(6)، إلا أن هذا التأكيد لا يصلح دائما لأنه مرتبط بالسياسة العامة للدولة(7).

– التغيرات التشريعية ودور أثار المقاولة من الباطن

يعد تطور ونشأة الأسواق الجديدة من أهم الأسباب التي ساعدت على نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن تلك الأسواق أنشئت خصيصا لمنتجات هذا النوع من المؤسسات ولا تقبل دخول المؤسسات الكبيرة، نظرا لاختلاف إستراتيجيتها التوزيعية عن متطلبات السوق، لأنها تفضل الإنتاج بحجم كبير، فوجود هذه الأسواق سمح بوجود مؤسسات مختلفة الأحجام وبتباين ضعيف في تكلفة الوحدات المنتجة، وعليه فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة غير مجبرة على التوسع للاستفادة من اقتصاديات الحجم، وفي هذا الإطار أكد STOREY أنه من بين 100 مؤسسة قائمة لمدة 10 سنوات هناك 50% منها تحتفظ بنفس الحجم، لأن التوسع لا يعتبر هدف في حد ذاته(8)، وأكد WTTERWULGHE أن ذلك ناتج عن أسباب اجتماعية محضة لأن رأس المال مرتبط بثروة العائلة واستحالة الفصل بين الملكية والإدارة على عكس المؤسسة الكبيرة تماما(9)، ومع ذلك فإنه لا يمكن نفي إستراتيجية التوسع والتوطين في الخارج بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كبعض المؤسسات الصغيرة الفرنسية والألمانية في الصين والقارة الأمريكية(10).

يرى julien أن إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية السبعينيات من القرن الماضي كان نتيجة لعدة عوامل، متقاربة فيما بينها(11)، ويرجع أهمها إلى العوامل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي، كسياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت على نشأة اللامركزية في التسيير و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من العوامل المتفاعلة في ما بينها أدت إلى إعادة بعث الاهتمام والبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن حصرها في الثلاثة عوامل السابقة فحسب، وأنها ساهمت مجتمعة في تركيز اهتمامات علوم التسيير، الأمر الذي أدى إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وزيادة أهميتها في معظم الاقتصاديات، وفي العنصر الموالي نحاول إبراز كيفية مساهمة تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة أهميتها ودورها.

2. تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اعتبرت تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع معظم الدول الأوربية و الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي سبقتنا إلى التحرير الاقتصادي والمالي، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ظهرت بعد سنة 1993، وذلك من خلال سماح قانون الاستثمار بتوحيد المعاملة بين القطاع الخاص والعام، ويمكن تحليل عوامل انتقال الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زاويتين أساسيتين وهما تطور التشريع المنظم للقطاع الخاص و أثار الخوصصة.

1.2. دور التشريع المنظم للقطاع الخاص

على طيلة فترة الاقتصاد المخطط فرضت على القطاع الخاص عدة قيود، كونه يتنافى و مبادئ النموذج الاشتراكي الذي يرتكز على المؤسسة الكبيرة والعمومية التي ظلت في مركز اهتمام السياسة الاقتصادية. ورغم أن إجراءات التأميم في سنة 1966 قد استثنت المؤسسات الصغيرة، كما أن قانون الاستثمار 66- 284 قد منح الحرية للقطاع الخاص، إلا أن هذا الأخير قد استثني من إجراءات التخطيط والتمويل مما أثر بشكل سلبي على توسعه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أجبر قانون الاستثمار مختلف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على ضرورة الحصول على ترخيص من اللجنة الوطنية للاستثمارات(CNI)، بعد توفيرها لعدة شروط معقدة، الإجراء الذي أفقد ثقة المؤسسات الخاصة بها، فحلت في سنة 1981، ومنه فالقانون سمح بنشأة القطاع الخاص، لكنه قيده بالترخيص الإجباري من طرف اللجنة الوطنية الاستثمارات، مما منح حق الاحتكار للدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، وأصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مكملة وفي خدمة المؤسسات العمومية.

وضعت السلطات العمومية في سنة 1982 قيود جديدة على توسع القطاع الخاص، من بينها مايلي:

- فرض إجبارية الحصول على الترخيص بالاستثمار على كل المؤسسات.
- تحديد الحد الأقصى للتمويل البنكي بنسبة 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار المقبول.
- تحديد الحد الأقصى لتكلفة الاستثمارات بمبلغ 30 مليون دينار بالنسبة لإنشاء المؤسسات ذات المسؤولية المحدودية وبمبلغ 10 مليون دينار بالنسبة لمؤسسات الأفراد والمؤسسات الجماعية.
- منع ملكية عدة مؤسسات من طرف فرد واحد.

كان الهدف الأساسي من تلك الإجراءات يكمن في عدم السماح للقطاع الخاص بالتوسع لكي لا يهيمن على القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، وسمح له ممارسة النشاط الاقتصادي في الحدود المدروسة وفي بعض القطاعات المتروكة من طرف المؤسسات العمومية، كقطاع الصناعات الغذائية، الصناعة الميكانيكية والصناعات النسيجية. وظل القطاع الخاص مقيدا بالتشريعات الهادفة إلى عدم توسعه إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض الذي سمح لأول مرة لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية(12)، إلا أن القانون قد تضمن عبارة صريحة تمنع الخواص من ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية المخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، وهذا الإجراء قد تم إلغاءه بموجب قانون الاستثمار لسنة 1993، الذي أكد على ضرورة توحيد المعاملة بين القطاعين العام والخاص في مختلف العمليات والمجالات(13)، ولنا أن نستدل على ذلك من خلال العمليات المتكررة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تمت بكل شفافية سواء كانت المؤسسة عمومية أو خاصة.

وضع قانون النقد والقرض الأرضية الأولى لظهور القطاع الخاص، تم قانون الاستثمار لسنة 1993، لكن المساعي الحقيقية لتطوير القطاع الخاص، قد تحددت من خلال أحكام قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001(14)، أين قام بتأطير الاستثمار وتنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية.

2.2. أثار الخوصصة

تعززت مساعي تحرير رأس مال المؤسسات العمومية بعد إبرام اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في سنة 1995 والذي اعتبر الخوصصة جزءا هاما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وذلك ليس باعتبارها كأداة لرفع الأداء، وإنما كعملية لمعالجة الروتين الإداري، وكأداة لخلق الاستقرار والتوازن بعيدا عن تدخل الدولة(15).

تم وضع أول برنامج للخوصصة سنة 1996 بالتعاون مع البنك العالمي، بعد تجميع المؤسسات العمومية الاقتصادية في 11 شركة قابضة قطاعية، و5 شركات قابضة جهوية في سنة 1997 تجمع المؤسسات المحلية، ويتولى المجلس الوطني لمساهمات الدولة توجيه تلك الشركات وتسيير مساهمات الدولة. ومع نهاية سنة 1996 تمت تصفية 826 مؤسسة، منها 464 بيعت لصالح العمال، أما الشركات الكبرى التي يزيد عددها عن 400 شركة، فلقد تم الإبقاء عليها بعد إعادة هيكلتها ماليا، وفي نهاية سنة 1997، تم تصفية 76 شركة منها وكانت معظمها من قطاع البناء والانجاز، أما برنامج الخوصصة لسنة 1997 فقد تضمن 250 شركة كبرى تساهم بنسبة 30% من إجمالي اليد العاملة في القطاع العام(16).

وتواصلت عملية خوصصة المؤسسة العمومية بوتيرة ضعيفة بعد سنة 1998 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الوضعية الصعبة لتلك المؤسسات، فمن بين 1112 مؤسسة قابلة للخوصصة في سنة 2003 أكدت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، أن 731 مؤسسة منها في وضعية صعبة(17). أما برنامج الخوصصة لسنة 2005،

فقد تضمن قائمة بـ 942 مؤسسة تضم 1280 وحدة إلا أن العملية أيضا لم تحقق ما كان ينتظر منها نظرا لكونها مست بالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، والجدول التالي يبين حصيلة الخوصصة في الفترة 2003 – 2007.

جدول رقم 1: حصيلة الخوصصة في الفترة 2003 – 2007.

نوع العملية	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الإجمالية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (> 50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (< 50%)	0	3	1	1	6	11
الاستعادة من طرف الأجراء	8	23	29	9	0	69
الشراكة المضافة	4	10	4	2	9	29
التخلي على الأصول للخواص الذين سيشترونها من جديد	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر: موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار على الانترنت: www.mipi.dz تاريخ الاطلاع : 12 فيفري 2010.

أصبحت المؤسسات الاقتصادية بعد البرامج المتعددة للخوصصة تتكون من مؤسسات القطاع الخاص، وبصفة خاصة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى هذا الأساس وسعيا من السلطات العمومية في رفع أداءها ووعيا منها بالدور الفعال الذي تلعبه في الاقتصاد، فإن الدولة عمدت إلى وضع العديد من الإجراءات التي تتماشى وتوجهاتها بغض النظر عن شكل ملكيتها، منها من تزامن مع عمليات الخوصصة، ومنها من جاء بعد تلك العمليات.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، لذلك فهي تواجه العديد من التحديات، كمشكلة البطالة وغيرها من التحديات الأخرى، وفي هذا الإطار سوف نحاول إبراز وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف وسياسة الدولة.

1.3. تحقيق توازن الثروة والتنمية جغرافيا

فرضت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نفسها عدديا؛ حيث سجلت في بداية سنة 2009، أكثر من 570 ألف مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص على النحو التالي:

جدول رقم 1: تعداد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونشاطات الصناعات التقليدية

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	225449	245842	259282	293946	392013	408155[18]
المؤسسات العمومية	778	874	849	666	626	598
المؤسسات التقليدية	86732	96072	101981	116347	126887	162085
المجموع	312959	342788	362112	410959	519526	570838

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على الأنترنت: *www.pmeart-dz.org/ar/statistiques.php*

تتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة، حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية بعد سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية(19)، فهي تمثل نسبة 71.5% من إجمالي عدد المؤسسات في بداية سنة 2009، أما القطاع العام فقد شهد تناقص في عدد مؤسساته وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة، حيث أنها انخفضت بنسبة 31% خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى بداية سنة 2009.

يسيطر قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية على كلا القطاعين، نظرا لقلة احتياجاتهما إلى البنى التحتية؛ مما يسهل من عملية إقامتهما في أي منطقة، والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم2: توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين العام والخاص حسب أهم القطاعات الاقتصادية.

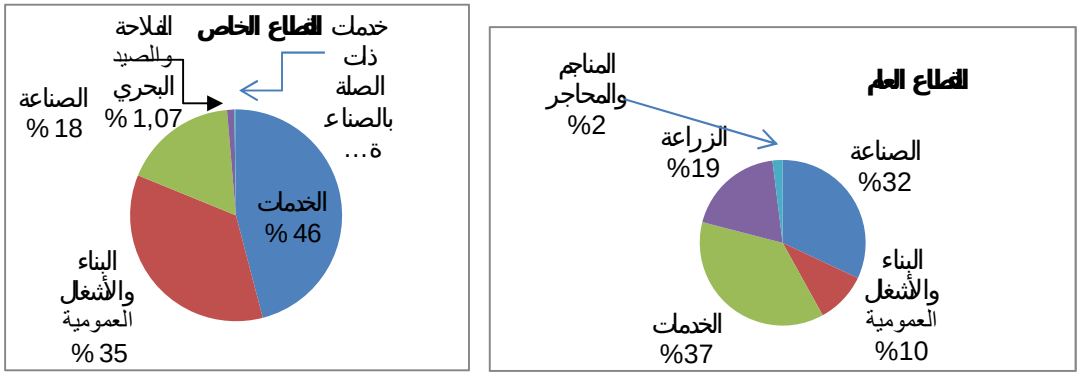

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على الانترنت ، مرجع سبق ذكره.

تؤدي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا فعالا في تحقيق توازن التنمية، فمن خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ تقارب كبير بين نسب عدد المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في القطاع العام أو الخاص، مما يساعد على تحقيق التوازن بين المنتجات و الاحتياجات إليها، كما تلعب دورا فعالا في توزيع الثروة عبر مختلف أنحاء الوطن وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من الارتباط والاندماج التكاملي الداخلي في الاقتصاد، كما تتوزع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل متساوي تقريبا بين الولايات الكبرى باستثناء العاصمة، وهو ما يساعد على توزيع اليد العاملة عبر كافة المناطق ويساهم في تقريب المنتوج من الزبون.

2.3. دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محاربة مشكلة البطالة

تعتبر البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث شهد معدل البطالة استقرارا في حدود 22% على طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962إلى سنة 1990، وارتفع المعدل في الأربعة سنوات الأولى لعشرية التسعينيات إلى حدود 25%(20)، وازدادت حدته بعد برنامج التعديل الهيكلي(21)، أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها، فقد شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، أين وصل في نهاية سنة 2006، إلى 12,6%، وسجل في الثلاثي الأخير من سنة 2007 نسبة 13,8%(22)، وبعد سنة 2008 استقر مجددا عند حدود 12%.

أصبحت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على اهتمامات القائمين على البلاد رغم ضعف تأثيرها في السوق وقلة حصة مساهمتها فيه، لأنها تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في تدنية الضغط الاجتماعي الذي تواجهه الحكومة، ومن ثم تحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل. كما تعتبر مركزا لاستيعاب اليد العاملة غير المؤهلة أو غير المرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة، ونظرا لتميزها بالاعتماد على كثافة اليد العاملة وقلة رؤوس الأموال، فهي بذلك تعتبر مركزا للتدريب والإتقان(23).

نتيجة لتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و زيادة عملية الإنشاء واستقرار عمليات الشطب، تطورت مساهمة هذا القطاع في امتصاص البطالة، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والصناعات التقليدية، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم2: مناصب الشغل المصرح بها حسب طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009 **
المؤسسة الخاصة (أرباب العمل+الأجراء)	592758	888829	977942	1064983	1233073	1274465
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52786	51149
الصناعات التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	324170
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانترنت، مرجع سبق ذكره.

** السداسي الأول من سنة 2009.

تطورت نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية خلال الفترة 2004 – 2009 بمستويات جد هامة، ويرجع ذلك كما سبق وأن بينا إلى الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية من أجل تسهيل عملية الإنشاء والتمويل واستقرار مستوى الشطب في القطاع، والجدول التالي يبن ذلك:

جدول رقم3:النسبة المؤوية لتطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004-2009 (بالمائة):

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الزيادة	38,09	8,19	8,20	13,64	7,11

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانترنت، مرجع سبق ذكره.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، وسجلت متوسط زيادة بحوالي 15% خلال الفترة 2005-2009، وذلك بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام الذي تراجع دوره في التشغيل بعد صدور المرسوم التشريعي 95/ 22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية. ويرجع عدم تأثر النسبة الإجمالية للزيادة، إلى تحول العمال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإنشاء بعض الهيئات المساعدة على دعم الفئات التي فقدت مناصب شغلها؛ كالصندوق الوطني للتأمين

على البطالة، والذي يقدم الدعم للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 35 – 50 سنة، وكذلك بسبب ارتفاع روح المقاولية في الجزائر الناتجة عن التحفيزات المالية والجبائية، وارتفاع حصة الصناعات التقليدية التي سجلت خلال السداسي الأول من سنة 2009 نسبة زيادة بـ 27,5% ، كل ذلك ترجم على زيادة حصة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على مستوى الاقتصاد الكلي، أين قاربت نسبة مساهمته في سنة 2008 نسبة 14%، بعدما كانت مستقرة في حدود 10% على طيلة فترة الخمسة سنوات الأولى من هذه الألفية(24)، والشكل البياني التالي يوضح نسبة تطور العمالة حسب طبيعة المؤسسة:

شكل رقم3: النسبة المؤوية لتطور العمالة حسب طبيعة المؤسسة

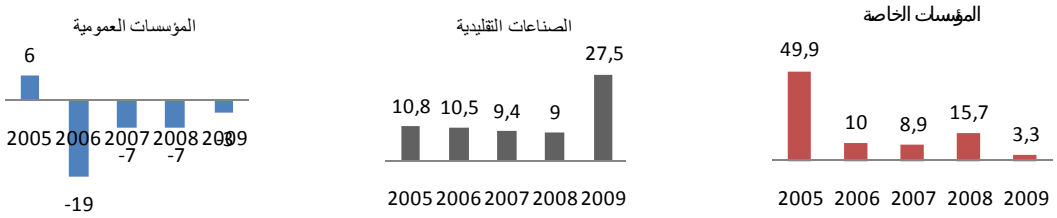

المصدر :موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانترنت، مرجع سبق ذكره.

ساهم القطاع الخاص من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2009 بأكثر من 72% من إجمالي عمالة القطاع، وسجلت سنة 2008 أعلى نسبة للقطاع الخاص من حيث مساهمته في التشغيل، أين وصلت إلى حدود 80%.

من خلال الأشكال البيانية والجداول السابقة نستنتج أهم ملاحظة حول خصائص ومميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتعلق الأمر بالعلاقة بين نسبة عدد العمال إلى عدد المؤسسات حسب طبيعة كل مؤسسة، أين نجد المؤسسات الخاصة والصناعات التقليدية توظفان في المتوسط من عاملين إلى ثلاثة عمال، بينما توظف المؤسسة العمومية أكثر من 85 عامل في المتوسط، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين[25]:

_ يتمثل العامل الأول في كون المؤسسات العمومية هي في الغالب مؤسسات متوسطة، بينما المؤسسات الخاصة هي في أغلبها مؤسسات صغيرة أو صغيرة جدا.

_ بينما يرجع العامل الثاني إلى بقايا الاشتراكية التي تعاني منها المؤسسات العمومية والتي لا تسعى إلى تعظيم الربح مثل أي مؤسسة في النظام الرأسمالي، أي أنها تتميز بعمالة زائدة.

3.3. مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

على غرار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، فإنها تؤدي دورا جد معتبرا من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، يضاهي دورها في الدول المتقدمة، لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات، والجدول التالي يبين القيمة المضافة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات:

جدول رقم 4: القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات ونسبتها إلى الناتج الداخلي الخام:

الوحدة مليار دج

السنة	2005		2006		2007	
القيمة المضافة	القيمة	%	القيمة	%		%
م.ص.م. الخاصة	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,80
م.ص.م. العامة	651,0	21,59	704,05	20,44	749,86	19,20
المجموع	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100
الناتج الداخلي الخام p.i.b	6931,77		7842,71		8523,74	
نسبة القيمة المضافة إلى p.i.b(%)	43,50		43,91		45,79	

المصدر : 1- الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: موقع الوزارة على الانترنت، مرجع سبق ذكره.

2: الاحصائيات المتعلقة بالناتج الداخلي الخام www.ons.dz/-statistiques-de-2001-a-2007-.html

ما يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة تساهم في المتوسط بنسبة 78,46% من إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيساهم في المتوسط بنسبة 48% من الناتج الإجمالي الخام، وهي نسبة قريبة جدا من النسب المحققة في الدول المتقدمة.

4. دور الدولة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بذلت السلطات العمومية عدة مجهودات بعد سنة 1993 من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، بعدما كانت مهمشة على طيلة فترة الاقتصاد المخطط، ومن بين أهم السياسات الإصلاحية نذكر ما يلي:

1.4. تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

وفر قانون المالية لسنة 2000، الإطار المؤسساتي والتشريعي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية عن طريق إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية، أين تولى تغطية المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية المرتبطة أنشطتها بالصناعة، وذلك بهدف تغطية المصاريف المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع مخطط التأهيل،الاستثمارات المادية وغير المادية وتحسين نوعية المنتوج للوصول إلى المعايير الدولية للجودة ونفقات البحث والتنمية.

وفي إطار برنامج التعاون بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، في سنة 2000، تم تخصيص 11,4 مليون دولار لتأهيل 21 مؤسسة مستفيدة، منها 5 مؤسسات عمومية، كما استفادت 31 مؤسسة صناعية في سنة 2001 من 150 مليون دينار جزائري في إطار إعداد دراسات التشخيص و مخططات التأهيل والتكوين(26).

أما في ما يتعلق ببرنامج التعاون الأورو متوسطي EDPME ، والذي كانت انطلاقته الفعلية مع بداية سنة 2002، فقد كلف 62,9 مليون أورو، تم تمويلها من طرف اللجنة الأوربية بقيمة 57 مليون أورو، والمؤسسات المستفيدة بقيمة 2,5 مليون، وساهمت الحكومة بمبلغ 3,4 مليون أورو، كما قام بتقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية سواء عن طريق عمليات التشخيص، أو التأهيل، أين تم تحقيق 716 عملية للتأهيل، ومن خلال عينة شملت المؤسسات التي استفادت من عمليات التأهيل (التشخيص، التشخيص المسبق أو التأهيل) وجد أن تلك المؤسسات تحسنت على المستوى التنظيمي والإداري، إلا أن معظم أصحاب تلك المؤسسات يرون أن هدف ترقية القدرة التنافسية لازالت غير محققة(27).

2.4. إنشاء هيئات الدعم المالي والمرافقة لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أدركت الجزائر مع مطلع عشرية التسعينات من القرض الماضي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، فقامت بإنشاء عدة مؤسسات للمرافقة والدعم المالي بهدف تعزيز ذلك الدور، ومن بين أهم تلك المؤسسات ما يلي:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولية. تهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي دون تمييز. ولعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منذ نشأتها في سنة 2001 دورا فعالا في دعم استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة للصلاحيات الواسعة التي منحت لها، باستثناء اتخاذ القرارات الفردية في مجال توزيع العقار الصناعي، وشهدت المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة زيادة بمعدل متزايد خاصة خلال الفترة 2005- 2009، والجدول التالي يبين مدى مساهمة الوكالة في زيادة المشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم6 : مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقيمتها بدعم من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2005 – 2009:

السنة	2005	2006	2007	2008	2009 *
عدد المشاريع	2255	6975	11697	16925	11803
قيمة المشاريع (مليون دينار)	511529	707730	937822	2401890	479560

* السداسي الأول من سنة 2009

المصدر: موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية على الأنترنت، مرجع سابق.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الزيادة السنوية في تعداد المشاريع قبل سنة 2008 كانت في حدود الضعف، ويعكس ذلك الدور الفعال للوكالة، بينما شهدت الزيادة السنوية للمشاريع المصرح بها من طرف الوكالة انخفاضا بالمقارنة مع سنة 2008.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يمتد دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.

اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادية والاستقلالية لدى الشباب، وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشأة في إطار دعمها و عدد المناصب الموفرة من الشغل.

تلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا فعالا في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة وتشجيع المبادرات الفردية والمقاولة، حيث تساهم في المتوسط سنويا بإنشاء 33% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم 6: نسبة تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة في الفترة 2002- 2009 (نسبة لسنة 2002):

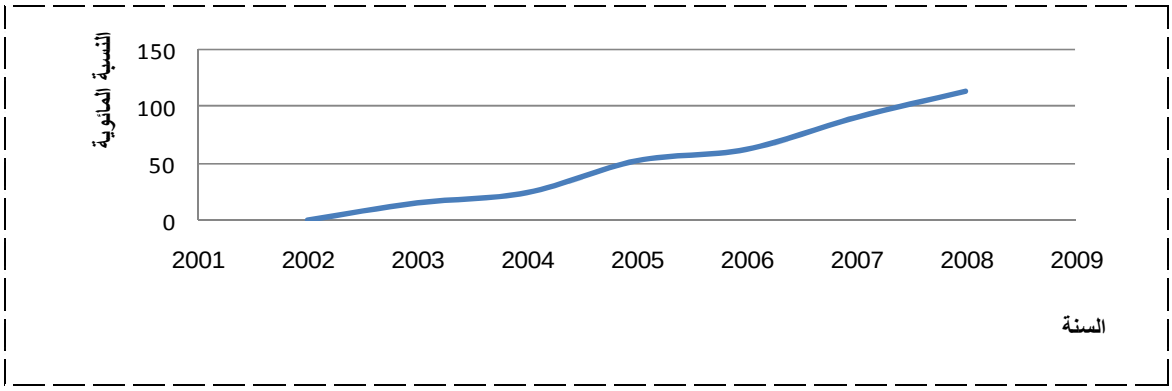

المصدر:الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2009.

يلاحظ من خلال الشكل أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تزايد مستمر، حيث فاقت نسبة 52 % بعد سنة 2005 ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى دور الضمانات التي يوفرها صندوق ضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000 دينار(28)، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم(29)، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر(30).

– صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على اعتبار أن مشكلة التمويل هي أهم مشكلة تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب قلة الضمانات التي يمكن أن توفرها للبنوك، فإن السلطات العمومية قد أعطت أهمية بالغة لإنشاء مؤسسات الضمان ، فأنشأت في هذا الإطار المؤسستين التاليتين:

1. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2002(31)، ويتولى إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء و التوسع، وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي حضي بها الصندوق وذلك بالنظر إلى المهام التي كلف بها والنتائج المنتظرة منه، إلا أن النتائج المحققة كانت هزيلة جدا، فبعد ثلاثة سنوات من إنشائه لم يعتمد سوى 85 ملف ضمان، بقيمة 1,6 مليار دينار، وفي منتصف سنة 2009 وصل إجمالي عدد الضمانات إلى 368 ضمان(32)؛ أي بمعدل 52 ضمان سنويا على مستوى الوطن. والجدول التالي يبين حصيلة الصندوق منذ إنشاءه إلى 31 أوت 2009.

جدول رقم 7: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد الضمانات الممنوحة	القيمة الإجمالية للمشاريع	قيمة القروض المقدمة	قيمة الضمانات الممنوحة	عدد مناصب الشغل
368	43,6 مليار دينار	24,9 مليار دج	9,4 مليار دج	21824

المصدر: موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأنترنت، مرجع سبق ذكره.

2.صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشئ الصندوق(CGCI) بناءا على مبادرة من الحكومة لدعم إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي، وذلك عن طريق تقديمه للضمانات اللازمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتبرز نية الدولة في هذا المجال من خلال نسبة مساهمة الخزينة العمومية في رأس مال الصندوق حيث حددت بنسبة 60%(33)، وذلك لإبراز قدرة الصندوق على امتصاص المخاطر الناجمة عن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة من طرف البنوك.

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق يفرض عليها توجيه القرض البنكي في تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء وتجديد المعدات(34)، واستثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية استفادتها من الضمانات التي يقدمها، مثل قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية(35).

على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR)، فإن صندوق ضمان قروض استثمارات الصغيرة والمتوسطة بدوره كان نشاطه ضعيفا جدا، حيث لم يقدم أي ضمانا منذ إنشائه في سنة 2004 إلى غاية سنة 2008، وفي نهاية سنة 2009 وصلت الحصيلة الإجمالية للملفات المعتمدة 352 ملفا لقروض بقيمة 9,13 مليار دينار.

على الرغم من مساعي الدولة في إطار زيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القطاع لازال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر

شكل رقم 7: **العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر(بالمائة):**

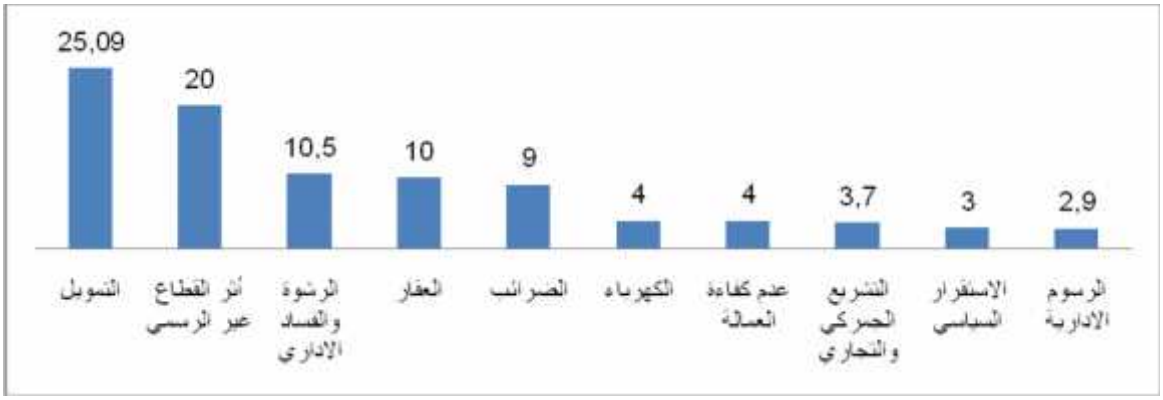

المصدر: تقرير البنك العالمي 2010، أنظر موقع الواب: http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن تلك المعوقات تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة 25,09 %من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان 2010 من قبل البنك العالمي في المرتبة 138 من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين(36).

النتائج والتوصيات

هناك عدة عوامل ساعدت على إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. ساهمت علوم التسيير من خلال اهتمامها بالبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة دورها التنموي في مختلف دول العالم بعد عشرية السبعينات من القرن الماضي.
2. دى إتباع نهج التخطيط الاقتصادي إلى التركيز على القطاع العام بهدف تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثروة، ومن ثم فقد قام بتقييد دور القطاع الخاص، فزادت بذلك فجوة اللامساواة، فالإمكانيات المالية المحدودة للدولة لا تمكنها من نشر الوحدات الاقتصادية عبر كافة أنحاء التراب الوطني، في حين نجد ذلك سهلا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن عملية إنشائها لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة.
3. ساهم الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية التسعينيات من القرن الماضي، من خلال الدعم المالي المباشر وغير المباشر، في مساعدتها على تحسين وضعيتها المالية والإنتاجية، مما انعكس بالإيجاب على مؤشرات التنمية بقيادتها.
4. اختلاف المحيط التشريعي والاقتصادي في الجزائر عن غيره في العديد من الدول أدى إلى ظهور العديد من العراقيل، قللت من قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المنشودة.

5. رغم العراقيل التشريعية، المالية والاقتصادية فإن الدور التنموي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد تضاعف مع بداية عشرية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب التحفيزات الجبائية والمالية.

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح جملة من التوصيات التي نرى لها ضرورة من أجل تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار المتعلق بالدعم المالي والتأهيل بهدف الرقي بتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأننا على مشارف سنة 2020 تاريخ البدء الفعلي للعمل بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.
2. تحسين المناخ المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل، فالمشاريع الخطرة والتي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا يتم تمويلها من خلال المؤسسات المتخصصة والتي تراعي المخاطرة، كشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل التأجيري، أما المشاريع ذات المخاطرة المنخفضة فتمول عن طريق المصارف.
3. نشر ثقافة المقاولية لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تمتلك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية.
4. إنشاء المراكز الحكومية الأكثر تخصصا في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال، كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا وفرنسا.

قائمة الهوامش:

1. TORRES O., économie d'entreprise, organisation et stratégie à l'aide de la nouvelle économie, ECONOMICA,PARIS, 2000,P67.

2.Planque B., Le développement local dans la mondialisation,, dans Territoire et Développement Économique, sous la direction de M.A. Proulx,l'Harmattan1998, p. 5-23

3. مرعي إ.، المشروعات الصغيرة والتنمية : التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، قليوب، 2005، ص 23.

4. LEBRUN M.D., Regard sur la flexibilité des ressources humaines :une approche exploratoire systémique de la flexibilité, appliquée aux entreprises aérospatiales, 16e Conférence de l'AGRH - Paris Dauphine -15 et 16 septembre 2005, p3.

5. HITT M., Keats B., De Marie S., Navigating in the new competitive landscape: Building strategic flexibility and competitive advantage in the 21st century, Academy of Management Executive, vol. 12, n° 4,1998, p34.

6. ULRICH H., L'évaluation et le financement des start-up Internet, Revue économique vol. 52, numéro hors série, octobre 2001,p 307.

7. PREVOST P., Le développement local : Contexte et définition, Cahiers de recherche IREC 01-03, Institut de recherche et d'enseignement pour les coopératives de l'Université de Sherbrooke (IRECUS), 2003, p 7.

8. JANSSEN F. l'influence de l'interpénétration du dirigeant de son entreprise sur l'endettement des pme. sur leurs relations avec les banques, institut de recherche sur les PME, N° 98/07, 1998.,p 6.

9. JANSSEN F.OP CIT, P 6.

10. BRENNEMAN R., SEPARI S., économie d'entreprise, DUNOD, Paris, 2001,P162-168.

11. PREVOST P., op cit,.p 10-11.

12. المادة 183 من القانون 90- 10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض.

13. المادة 38 من المرسوم 93- 12 الصادر في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

14. الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

15. القاضي أنطوان أ.، الخصخصة، التخصيص، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي، بيروت، 2000، ص64.
16. النشاشيبي ك. أ. وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص.133.
17. SADI N. E., la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, O.P.U., Alger, 2005,p 207.
18. يتضمن هذا العدد المهن الحرة ، حيث أدمج ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشخاص الطبيعيون لأول مرة في السداسي الثاني من سنة 2008(نشرية المعلومات الاحصائية رقم 14)
19 .التقرير السنوي لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009، ص 4.
20. الديوان الوطني للإحصاء، سنة 1994.
21. النشاشيبي ك. أ.وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.133.
22. الديوان الوطني للإحصاء سنة 2007، أنظر موقع الهيئة على الانترنت: www.ons.dz/-emploi-et-chomage-html، يوم 10/14/ 2009. و للإشارة إن النسبة تم احتسابها بأخذ مجال للحرية بين [14,2 - 13,4] بطريقة BOOTSTAR.
23. رزق حنان.،" المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون" -، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18– 20 أفريل 2000 ، ص 08 .
24. الديوان الوطني للإحصاء،سنة 2008,
25. بابا ع.، مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أفريل 2006، الشلف، الجزائر، 2006، ص 151.
26. www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau
27. . المرجع نفسه.
28. المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 04- 13، الصادر في 22 جانفي 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر.
29. المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04 – 14 الصادر في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.
30. المادة 7 من المرسوم الرئاسي 4 0– 13 .
31. المرسوم التنفيذي 02- 373. الصادر في 11 نوفمبر 2002، المتعلق بإنشاء صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.
32. أنظر موقع الصندوق على الواب: www.fgar.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=17&Itemid=26، يوم 10سبتمبر 2009.
33.المادة 6 من المرسوم الرئاسي 04 -134 الصادر في 19 أفريل 2004، يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
34. المادة 4 من المرسوم الرئاسي 04 -134.
35. المادة 5 من المرسوم الرئاسي 04 -134
36.World bank, doing business 2011, Algeria, making a difference for entrepreneurs, comparing business regulation N 183, Washington, 2010, p36.